التركيب الفعلي وأنماطه عند سيبويه

مقال منشور بمجلة أبحاث في اللغة والأدب الجزائري،كلية الآداب واللغة العربية ،جامعة بسكرة.

يتأسس التركيب عند سيبويه على علاقة تآلفية بين عنصرين متلازمين هما: المسند والمسند إليه،" وهما ما لا يغني واحد منهما عن الآخر ولا يجد المتكلم منه بد"[1] وينفرد السيرافي ببسط أنواع المصطلحات الواردة مقابلا للمسند والمسند إليه مستندا في ذلك إلى بيان الدور الوظيفي لهما، يقول" فيه أربعة أوجه أجودها وأرضاها أن يكون المسند معناه الحديث والخبر، والمسند إليه المحدث عنه وذلك على وجهين فاعل وفعل كقولك: قام زيد وينطلق عمرو واسم وخبر كقولك زيد قائم" وإن عمرا منطلق"، فالفعل حديث عن الفاعل، والخبر حديث عن الاسم، فالمسند إليه هو الفعل، وهو خبر الاسم، والمسند إليه هو الفاعل، وهو الاسم المخبر عنه"[2].

يشرح النص الأنماط الأساسية للتراكيب الفعلية والتراكيب الاسمية، مع بيان العلاقة الجوهرية التي تجمع بين المسند والمسند إليه، إذ جعل الفعل بمقابل الخبر، والفاعل بمقابل المبتدأ من حيث علاقة الإسناد، فالفعل والخبر مسندان والفاعل والمبتدأ مسند إليهما.

فالشحنات الإخبارية التي يحملها الفعل والخبر تتميز بالفاعلية والوصفية، والقصدية، فهما بؤرة الكلام وحولهما ينعقد الإسناد يقول مارتنيه:"الأفعال مونيمات متخصصة في التوظيف الإخباري"[3].

ويمكن تبين طروحات التركيب الفعلي فيما يلي: التركيب الفعلي وتأسيسه في إطار اللزوم والتعدية، ثم بيان التركيب المبني للمجهول وأنماط الاختصار في المبنى والاسترسال في المعنى. ثم عمل المشتقات وتراكيبها وبيان خصائصها التي تجمع بين مميزات الفعلية والاسمية.

---

(1) سيبويه، الكتاب، ج1، ص23.

(2) شرح كتاب سيبويه، تحقيق: رمضان عبد التواب، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1990م، ج2، ص59.

(3) Syntaxe générale, Arman Colin, Paris, 1985, P123 et Voir, éléments de Linguistique générale, Armand Colin, Paris, 1970, P141.

1- مفهوم التعدية واللزوم عند سيبويه:

استعمل سيبويه جهازا اصطلاحيا يدل على التعدية واللزوم ووظيفتهما، وهو مفهوم نحوي يقوم على مقابلة بين عمليتين تركيبيتين تجريان داخل نظام الجملة، ويشمل هذا الجهاز الألفاظ الآتية:

المتعدي وغير المتعدي، ويشمل مجال المتعدي المجاوز والواقع والموصول والمباشر والمنقول والملاقي. ويشمل مجال غير المتعدي؛ اللازم، والقاصر، وغير المجاوز والمنتهي، وغير الملاقي[1].

لقد منح سيبويه للتعدية مفهوما دقيقا، يدل على مدى إدراكه للعلاقات التي ينشئها الفعل المتعدي مع العناصر الجديدة التي يتم استدعاؤها.

يذكر في باب أسماه: "باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعول" وذلك قولك: ضرب عبد الله زيدا، فعبد الله ارتفع ههنا كما ارتفع في ذهب، وشغلت ضرب به كما شغلت به ذهب، وانتصب زيد لأنه مفعول تعدى إليه فعل الفاعل، فإن قدمت المفعول وأخرت الفاعل جرى اللفظ كما جرى في الأول، وذلك قولك: ضرب زيدا عبد الله، لأنك أردت به مؤخرا ما أردت به مقدما، ولم ترد أن تشغل الفعل بأول منه وإن كان مؤخرا في اللفظ"[2].

إن ما يطرحه النص هنا هو في غاية الأهمية من حيث إنه يصف العلاقات الوظيفية التي يقيمها الفعل مع العناصر التي يرتبط معها في التركيب، فدلالة الفاعل واحدة في التركيبين اللازم والمتعدي، أما كون الفعل في التركيب المتعدي يتجاوز فاعله لعدم كفايته الدلالية واحتياجه إلى عنصر آخر جديد يكمل المعنى الذي حمله الفعل؛ فالمفعول به قد دخل في عناية الفعل وصار عنصرا إجباريا وقد يحدث أن ينتقل المفعول إلى الرتبة الثانية ويزحزح الفاعل عن موضعه، غير أن هذا التغيير في المواضع لا ينجم عنه اختلاف في المعنى، لأن قصد المتكلم واحد في التركيبين. وهو وقوع الضرب على زيد. إلا أننا نكون أمام نمطين لتركيب واحد. هما:

---

(1) الكتاب، ج1، ص ص33 –45.

(2) المصدر نفسه، ج1، ص34.

فعل + فاعل+مفعول به.

فعل + مفعول به+فاعل.

فالفعل يرسم مواضع للأسماء ويعمل على تصنيفها وتفسيرها. فالتعدية إلى المفعول به يعد نوعا أول، وتأتي العلاقات الدالة على المصدرية والزمان والمكان والهيئة والسببية لتكون نوعا ثانيا من التعدية، إذ هي عند سيبويه ومن تبعه من النحاة على درجات، وتعكس حركة المحلات، وأثر العامل، والعلاقات الناشئة عن تفاعل الأفعال مع الأسماء.

فالتعدية واللزوم مفاهيم تعكس حركة نقل المحلات والمواضع وعدمها.

إن العلاقة التي ينشئها الفعل مع المفعول به يصفها سيبويه بأنها دلالية، تعكس تفاعل المبنيات مع المعربات[1] كما هو مبين في المثالين الآتيين:

ج (1) - ضرب عبد الله زيدا.

ج (2) - ذكرت زيدا.

يدرج هذان المثالان ضمن النمط الأول من التعدية، وصورته:

فعل + فاعل + مفعول به.

أما النمط الثاني، فتمثله الأفعال المتعدية إلى مفعولين، وقد قسمها سيبويه إلى نوعين؛ نوع اختياري، أي عليك أن تختار الاقتصار على أحد المفعولين. ونوع إجباري لا يمكنك الاقتصار فيه على أحد المفعولين دون الآخر. ففي قولنا:

ج (3) كسوت بشرا الثياب الجياد. يمكن تحويله إلى النمط كما في ج (4) كسوت بشرا. بإسقاط المفعول الثاني.

وفي هذا النوع الاختياري لدينا نمطان هما:

فعل + فاعل+ مفعول 1 + مفعول 2.

فعل + فاعل+ مفعول 1 + (...) .

أما النوع الثاني من الأفعال المتعدية (الإجباري) فيحدث فيه وجوب الإبقاء على المفعولين، لأن أصلهما مبتدأ وخبر وهو ما نجده في أفعال: القلوب والشك واليقين نحو:

ج (5) حسب عبد الله زيدا بكرا.

---

[1] الكتاب ، ج1، ص34.

فلو حذفنا المفعول الثاني يصير التركيب ناقص المعنى، لأن به يعقد الكلام؛ فالفعل تضمنه لأن "حَسبَ" يتضمن موقعين للشك. فلو قلنا: حسب عبد الله زيدا... فإننا نلمس فراغا في التركيب، وحتى نسد هذا الفراغ. نطرح السؤال الآتي:

ماذا حسب عبد الله زيدا؟ يكون الجواب: بكرا، إذ تظهر قيمة هذه الفضلة الثانية في سد الفراغ التركيبي والدلالي.

أما النوع الثالث من الأفعال المتعدية،فهي الأفعال التي تتعدى إلى ثلاثة مفاعيل، ولا يجوز الاستغناء عن واحد منها[1]. فهو بمثابة الفاعل ومثل له سيبويه بقوله: أعلم الله زيدا عمرا خيرا منك. ولكن كيف لهذا التركيب أن يحمل ثلاث فضلات في آن واحد؟

يشترط النحاة في مثل هذا التركيب أن يتحقق فيه الإسناد بين المسند والمسند إليه، فحينها يمكننا إضافة الحملات الفضلية ف1، ف2، ف3... فالفعل "أعلم" تحول من متعد إلى مفعولين إلى متعد إلى ثلاثة مفاعيل بزيادة همزة النقل.

وتمثل هذه الحالة من التعدية أقصى ما يصل إليه الفعل العامل من المفاعيل، فلا يجد بعد هذا ما يتعدى إليه، فيصير كأنه لازم[2].

يرى سيبويه أن الأفعال إذا انتهت إلى الغاية وأردت إيصالها إلى دلالات أخرى، فإنك تعتمد الجمل من صنف: أعلمت هذا زيدا قائما العلم اليقين إعلاما، فالتوسع في الكلام له طرائقه وأنماطه، إلا أن هذا النمط قليل الاستعمال.

ومن خلال ما سبق، تتحدد لنا بنية العمل في الأفعال، حيث إنه يقوم على بناء متدرج للقوة المرادفة للعمل، تقع في قمة هذا التدرج قوة الفعل، ويتفرع عن هذه الدرجة من القوة تصنيف للجملة الفعلية يقوم على محورين.

1- العنصران الحاملان للوظيفتين التركيبية والدلالية هما (الفاعل والمفعول به).
2- عدد العناصر المشكلة للجملة ورتبتها وقيمتها بالنسبة للفعل.

---

(1) يرفض ابن يعيش ما ذهب إليه سيبويه من عدم جواز الاقتصار على المفعول الأول في الأفعال المتعدية إلى ثلاثة، ينظر: شرح المفصل، تحقيق:إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط1، 1422هـ - 2001م، ج4، ص303.

(2) ابن يعيش، شرح المفصل،، ج4، ص304.

2- المبني للمجهول خصائصه التركيبية والدلالية عند سيبويه

لا شك أن العلاقة بين التعدية والبناء المجهول شبيه بعلاقة النواة والمدار الذي تدور فيه، إذ لا يمكن الحديث عن المبني للمجهول بعيدا عن تركيب متعد، فهو الذي يوفر العناصر الاحتياطية التي نستعيض بها وننقلها لتحل محل العنصر المحذوف، وإذا كانت التراكيب في التعدية تتجه نحو التوسع، فإن التركيب المبني للمجهول يتجه نحو التضييق، مع الفارق في قوة المعنى واسترساله.

يتأسس المبني للمجهول على بنية تمر بثلاث مراحل هي: الحذف، وتغيير صيغة الفعل، وانتقال موضع المفعول به (حذف، تغيير، نقل).

وهذه المراحل الثلاثة يحكمها قانون التغيير، فالحذف وتحويل صيغة الفعل، ونقل موضع المفعول تغييرات تطرأ على كل عناصر التركيب، ويمكن وصف هذا بحركة التغيير الكلي التي تسهم فيها كبرى المسائل النحوية من نحو: (الحذف، والاشتقاق، والإعراب، والتعدية والرتبة...).

يعرض سيبويه للمبني للمجهول في: "باب المفعول الذي تعداه فعله إلى مفعول" وتقوم دراسته للتراكيب في هذا الباب على الوصف والمقارنة بين التراكيب من حيث الإسناد وأركان التوسعة، وينعت نائب الفاعل بالمفعول المرفوع[1]، ويجعله في مقابل الفاعل، وقد يساوي بينهما من جهة الإسناد والوظيفة؛ ودلالته على ذلك التزامه بحركة الفاعل (الرفع) ومحل الفاعل (المسند إليه)، ويعكس هذا المساواة بين التركيب اللازم والتركيب المتعدي إلى مفعول واحد[2] والحكم هنا يقوم على البنية التركيبية لا الدلالية، لأن ما تقره البنية السطحية خلاف ما هو مقدر في البنية العميقة، ويمكن بيان ذلك في التراكيب الآتية:

ج (1) - ذهب زيد.

- جلس عمرو.

---

(1) الكتاب، ج1، ص33.

(2) المصدر نفسه، ج1، ص42 -43.

ج (2) - ضُربَ زيدٌ. وبنيتها المقدرة، ضرب عمرو زيدا ففي ج (1) نجد أن المثالين قائمان على طرف واحد في الخطاب، فالفعل أقام علاقة واحدة أو دل على الحدث من جهة واحدة وهو الذهاب أو الجلوس.

أما في ج (2) فإن الفعل (ضرب) يشترط طرفين هما: الضارب والمضروب.

فالتركيبان المبني للمعلوم والمبني للمجهول حققا أبعادا تركيبية من خلال ما وصفه سيبويه تتمثل فيما يلي:

1. بيان قيمة الاسم (الفاعل) في التركيبين؛ لأنه بؤرة الحدث وبه يعقد الكلام ويقوم الإسناد.
2. تفاعل بين الاسم والفعل من حيث البنية (الصيغة) ودلالة إحداهما على الآخر، واشتراكهما في الرفع الذي وجد محله في الفعل ونائب الفاعل.

وهذا ما دفع بأحد الباحثين إلى اعتبار المبني للمجهول صيغة تركيبية بالدرجة الأولى:" لأنها تقتضي تغيير علاقات الإسناد والتقليل من عدد العوامل ذات الصلة بالمسند، وبالتالي تغير توجه هذا الأخير من عامل كان عمدة إلى آخر كان فضلة وصار عمدة"[1].

والواضح أن الاهتمام بالتركيب عند سيبويه كان من خلال تحليله للتراكيب التي يتعدى فيها الفعل إلى مفعولين، أو ثلاثة مفاعيل؛ فالذي ينوب عن الفاعل هو المفعول الأول دائما، لأنه الأقرب ولأن المفاعيل ليست متساوية عنده، وعلاقتها بالفعل متباينة، فالتعلق بالفعل يقع على المفعول الأول، أما المفعولان الثاني والثالث فهما ليسا مفعولين حقيقيين، فالمثال الذي عرضه سيبويه: "كُسي زيدٌ الثوبَ". وبنيته المقدرة (العميقة) كسوت زيدا الثوب.

فالكسوة كانت موجهة لزيد، فالحدث واقع عليه لا على الثوب، فالكسوة والثوب مجتمعان توجها إلى تركيز وظيفتهما وعلاقتهما الدلالية على "زيد" لا غيره، والأمر نفسه في المثال: أُعطيَ عبد الله

---

(1) نور الدين شوقي، صيغة المبني للمجهول من الإنجليزية إلى العربية، رسالة ماجستير في الترجمة (مخطوط) جامعة الجزائر، 1990م، ص37.

الثوبَ إعطاءً جميلا. حيث "صُيِّرَ فعل المفعول والفاعل حيث انتهى فعلهما بمنزلة الفعل الذي لا يتعدى فاعله ولا مفعوله"[1].

وكان التركيب في أصله: أُعطيَ عبد الله. لأن التركيز هنا على الشخص الذي وجه له العطاء. وهو المقصود من الكلام، ولذا وجهت العناية والاهتمام إلى المفعول الأول "عبد الله".

3- الأسماء المشتقة واستقلاليتها التركيبية وخصائصها الدلالية عند سيبويه:

يصف سيبويه عمل المشتقات نحو: اسم الفاعل، واسم المفعول اللذين يعملان عمل فعلهما، ويتحدث عن الصفة المشبّهة التي تشبه في عملها اسم الفاعل، وأشهر صيغها: أَفْعَل، فِعْلانْ، فَعِلٌ، فَعِيلْ، كَأَعْرَجْ، وأحور وعطشان وشرس وحليم وحكيم وسميع.ثم إن مفعولهما يتقدم عليهما مثلما يتقدم اسم الفاعل نحو: هذا ضروب رؤوس الرجال وسوق الإبل، وضرب سوق الإبل فهي بمثابة اسم الفاعل في نحو قوله: هذا ضارب زيدا وعمرا، وضارب عمرًا[2].

1- اسم الفاعل

يكون اسم الفاعل في خصائصه التركيبية والدلالية شبيها بالفعل المضارع فهو الدال على استمرارية الحدث، ويتعدى إلى المنصوب، ويتعلق بغير الفاعل[3].

فاسم الفاعل صيغة مزدوجة، تدل على الحدث الواقع في الزمنين الحاضر والمستقبل، ويرتبط في صيغته الصرفية بالفعل المضارع نحو:

يَضْرِبُ ← ضَارِبٌ

/ 0 / / / 0 / /

(حركة + سكون + حركتان) ← (حركة + سكون + حركتان)

فهذا التساوي لم يأت صدفة، وإنما كان لأن الاسم على فَعَلَ يَفْعَلُ فاعلٌ وعلى فُعلَ يُفْعَلُ مَفْعُولْ"[4].

---

(1) الكتاب، ج1، ص43.
(2) المصدر نفسه، ج1، ص110.
(3) المصدر نفسه، ج1، ص108.
(4) المصدر نفسه، ج1، ص117.

إضافة إلى هذه الحركات والسكنات فإن الاسم والفعل المضارع يحملان حركة إعرابية واحدة وهي الرفع إنهما يحيلان على زمن وجهة واحدة.

يركز سيبويه على الشبه الدلالي بين الفعل المضارع واسم الفاعل، يقول:" هذا يضرب زيدا الساعة. وكان زيدٌ ضارباً أباك، فإنما نُحدِّثَ أيضا عن اتصال فعل في حال وقوعه، وكان موافقا زيدا، فمعناه وعمله كقولك: كان يضرب أباك، ويوافق زيدًا"[1]، فالزمن في التركيبين موصول بالحدث، فقد تحقق فيهما التعدي والنصب، والزمن المستمر،...

وركز سيبويه على مسألة في غاية الأهمية وهي: الاتصال والانفصال في المعنى في اسم الفاعل الذي يتعدى إلى منصوبين؛ نحو: يا سارقا الليلة أهل الدار. فوقوع الفعل على الاسم المنصوب كان في اللفظ لا في المعنى" وإنما أوقعوا الفعل عليه على سعة الكلام"[2].

2- **اسم المفعول:**

من الأسماء المشتقة التي تقترب من الفعل المضارع المبني للمجهول، اسم المفعول؛ فهما من صنف واحد من المشتقات، أو لنقل إن مجالهما واحد أو يقترب أن يكون واحدًا، وهما أيضا واقعان في مجال دلالي واحد ومنطلقان من بنية تركيبية واحدة، ويقودنا التصور الاشتقاقي إلى طرح الفرضية الآتية:

فعل مضارع (مبني للمعلوم) ← اسم الفاعل (صيغة لازمة محولة إلى متعد)

فعل مضارع (مبني للمجهول) ← اسم مفعول (صيغة متعدية)

ويرتد هذا التركيب إلى اللزوم والتعدية ويعكسانهما في حركتهما الاشتقاقية وعملهما، فهما صيغتان مزدوجة من حيث الدلالة.

3- **الصفة المشبهة:**

ما ينصرف إليه النحاة وعلى رأسهم سيبويه أن هناك تدرجا في العمل، إذ جعلوا عمل الأسماء المشتقة على درجات، وأقواها اسم الفاعل، ولذا شبهت به الصفة المشبهة وتتميز عنه في أنها تدل على الثبوت والاستمرار والإطلاق، وهو يدل على الحدوث.

---

(1) الكتاب، ج1، ص194.

(2) المصدر نفسه، ج1، ص195.

وقد حدد سيبويه الحقول المعنوية التي تحملها الصفة المشبهة وهي الدالة على الألوان، والعيوب الظاهرة، والحالات المؤقتة مثل: شبعان وعطشان وسكران ولكن كل هذه المحاولات التصنيفية لم تفض إلى ما يطمئن إليه الإنسان[1].

ومثال عمل الصفة المشبهة قول العجاج: **محْتَبِك ضَخْمٌ شؤونَ الرأس**، فإذا كانت نكرة عملت بتنوين، وقد مثل التنوين هنا قوة تأثيرية بُثت في الصفة وجعلتها كالفعل أو اسم الفاعل.

وإذا حققنا في بنيتها المقطعية وجدنا شبها باسم الفاعل، إضافة إلى التنوين الذي يجعلهما قويان مثلما يبينه الجدول الآتي: فهما لا يعملان إلا إذا نونا.

	نكرة	منون
اسم الفاعل	كَاتبُ العدل	كاتبٌ العدلَ
الصفة المشبهة	حَسَنُ الوجه ضخم الحبة	حَسنٌ الوَجْهَ

ومجمل القول إن الصفة المشبهة بنية مزدوجة تدل على الصفة والموصوف يؤهلها لتطابق اسم الفاعل" من حيث دلالته على موصوف غير معين وصفة معينة"[2]، ويكون اسم الفاعل مهيئا لدخول دائرة الفاعلية من الوجهة الوظيفية.

فالمشتقات في أصل بنيتها الوظيفية ترتد إلى ركن الإسناد، الفعل والفاعل، فهي إما أفعالا أو شبيهة بها، وإما فواعل أو شبيهة بها. إذ تدور في دائرة الإسناد التي تعد كبرى العلاقات.

فالفكر النحوي هنا مبني على ثنائيات متلازمة. التعدي واللزوم، الجملة الفعلية والجملة الاسمية، المبني للمعلوم والمبني للمجهول، الفعل المضارع واسم الفاعل، الصفة المشبهة واسم الفاعل.

فهي تتدرج من بنية صغرى فتصير بنية كبرى تحمل المعنى وتوزعه، ثم تتقلص ولكن لا يتقلص معها المعنى بل يكبر ويزداد اتساعا.

---

(1) الرضي الاسترابادي، شرح الكافية، تحقيق: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة بنغازي، 1393هـ - 1973م، ج3، ص ص 143 – 149.

(2) المنصف عاشور، ظاهرة الاسم في التفكير النحوي، منشورات كلية الآداب منوبة تونس، 2004، ص157.

4- اسم الفعل:

يدل مصطلح "اسم الفعل" على الجمع بين خصائص الاسم وخصائص الفعل، وهي معادلة تعكس ثنائية الأصل والفرع، والخفة والثقل؛ فالاسم يوصف بالخفة وعدم احتياجه إلى غيره في تشكيل التركيب بمقابل الفعل الذي يتّصف بالثقل وهو يحتاج إلى غيره، وهذا الربط يشف عن أبعاد وظيفية يساهم في حملها الاسم والفعل على حد سواء.

إن اسم الفعل العامل ما دل على الأمر والنهي مثل: أرود زيدا، وهلّم زيدا، بمعنى هات زيدا، وقريب من هذا نطقت به العرب وأعملته حيث تقول: حيهل الثريد أي ائتوا الثريد[1].

ومنها ما هو محوّل عن أسماء الزمان والمكان والجار والمجرور نحو: مكانك، وعندك، وبعدك. فالفعل الذي تعدى إلى هذه المشتقات محذوف تقديره: ابق مكانك وعندك بمعنى "قف" مكانك، وحكمها كحكم أفعالها المتعدية.

وإنما كان ربط عمل اسم الفعل بالأمر والنهي لاحتياج الكلام هنا إلى آمر ومأمور «فأما ما يتعدى المأمور إلى مأمور به فهو قولك: عليك زيدا، ودونك زيدا، وعندك زيدا، تأمره به ... وأما ما تعدى المنهيُ إلى منهيٍ عنه، فقولك: حذرَك زيدًا، وحذارِك زيد»[2]، والفاعل هنا مضمرٌ مقصود إضماره، فإذا قلت: عليك زيدًا، فهو مساوٍ لقولك: ائتِ زيدا «ألا ترى أن للمأمورين اسمين: اسما للمخاطبة مجرورا، واسمه الفاعل المضمر في النية»[3].

فاسم الفعل اتّصف بالحدث والتسلط من جهة الفعل، واتصف بالدلالة على الفاعل أو المصدر من جهة الاسم.

4- المنصوبات التي يتعدى إليها الفعل تشكيل جديد للأنماط الفعلية:

يتحدث سيبويه عن المنصوبات بإسهاب واهتمام كبيرين، إذ نجده يبحث عن سبب نصب كل اسم أو مصدر في التركيب، ويعلل

---

(1) الكتاب،ج1، ص241.
(2) المصدر نفسه، ج1، ص249.
(3) المصدر نفسه، ج1، ص251.

ذلك النصب بعامل مذكور أو محذوف، وقد يكون النصب قويا أو ضعيفا. ومن المنصوبات الواردة في الكتاب ما يلي:

1- المفعول المطلق (المصدر):

يسميه سيبويه "أحداث الأسماء" ومثّل لها بالضرب والقتل والحمد[1] ولا تختلط بدلالة الأفعال إذ هي «ليست بالأحداث ولا ما يكون منه الأحداث وهي الأسماء»[2].

وفي معرض تحليله ذكر أن الفعل يتعدى إلى اسم الحدثان الذي أُخذ منه[3]، واستعمل لفظة "صنف" ليدل على معنى الذهاب، فالفعل هنا قوى الحدث لتعديه إلى المصدر الذي تربطه به علاقة معنوية ولفظية، إذ هو مشتق منه.والى هذا الرأي ينصرف السيرافي الذي يؤكد صحة ذلك يقول: «ومما يدل على صحة قولنا في المصدر اجتماع النحويين على تلقيبه مصدرا، والمصدر المفهوم في اللغة هو الموضع الذي يصدر عنه ... فعقلنا بذلك أن الفعل قد صدر عن المصدر حين استوجب بذلك أن يسمى مصدرا»[4].

فالاسم الحدث أو المصدر «اسم لجنس فعله، والجنس أبدا غاية الغايات ونهاية النهايات في معناه»[5].

والغاية هنا أن دلالته مفتوحة، وأنه أصل الاشتقاق، وأنّه متحرر من قيود الحرف «كالمفعول به وله وفيه ومعه»[6]. وتعلّقه بالفعل مطلق مما جعله مفعول التعدية المباشرة.

يعكس المفعول المطلق قوة الفعل وسيطرته على عناصر التركيب والتحكم في مواضعها.إنه يمثل قوة الاسم بمقابل قوة الفعل فيحملان التركيب في ثنائية القوة الدلالية المستمدة من الأفعال والأسماء.

---

(1) الكتاب،ج1، ص12.
(2) المصدر نفسه، ج1، ص34.
(3) المصدر نفسه، الموضع نفسه.
(4) شرح كتاب سيبويه، ج1، ص57.
(5) ابن جني، المبهج في تفسير أسماء شعراء ديوان الحماسة،دار الكتاب العربي، بيروت، ط2، 1403هـ- 1983م، ص46.
(6) السيوطي، همع الهوامع، تحقيق:أحمد شمس الدين،دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان،ط1، 1418هـ-1998م، ج3، ص94.

2- المفعول لأجله:

المفعول له أو لأجله صنف من المصادر دال على التعليل بالسبب أو الغاية، ويسميه سيبويه "بالموقوع له" «لأنه تفسير لما قبله لِمَ كان»[1]. ويشرح مجيئه في التركيب إجابة عن سؤاله: لمَ فعلت كذا وكذا[2].

إنه الاسم الذي يأتي منصوبا لبيان السبب أو الغرض والغاية وهو يختلف عن المفعول المطلق الذي يرتبط بفعله مباشرة.

فالمفعول لأجله يعكس قانون التدافع الذي تحدث عنه ابن يعيش «أي دفع الفعل الثاني بالأول لمعنى حاصل نحو قولك: فعلت هذا حذر شرّك»[3]. ولا تحقق فيه السببية إلا إذا اشترك فيه الفعل والفاعل نحو قولك: زرتك ابتغاء مرضاة الله، فالزائر هو المتكلم والطالب لمرضاة الله هو المتكلم، ووراء الكلام قصد ونية. وقد يخرج المفعول لأجله عن النصب إلى الجر فينقطع التواصل بين الفعل العامل ومعموله .مع بقاء القصد الدال على أن التركيب فيه سبب وعلّة نحو قولنا: زرت البيت الحرام لأكمل ركنا من أركان الإسلام، فالمعنى النحوي الذي يحمله المفعول لأجله هو إزالة الغموض وبيان السببية، وقد شبّه سيبويه انتصابه بانتصاب التمييز، وساوى بين التركيبين التاليين:

1/ضربته تأديبا له.

2/... عشرون درهما

لقد شكل هذا التعدي نمطا جديدا يعكس العلاقات اللامتناهية التي يحققها الفعل العامل .

3- المفعول معه:

يسمه سيبويه بالمفعول به،وهما عنده سواء، لأن المفعول معه في هذا الباب مفعول به تعدى بحرف الجر[4].

---

(1) الكتاب، ج1، ص367.

(2) المصدر نفسه، ج1،ص369.

(3) شرح المفصّل، تحقيق: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1422هـ-2001م، ج1، ص449.

(4) هذا باب ما يظهر فيه الفعل وينتصب الاسم لأنه مفعول معه ومفعول به " الكتاب، ج1، ص 297.

فالواو حرف يختصر مفهوم المصاحبة ومطلق الجمع والعطف[1]. ومذهب سيبويه «أن ما بعد الواو منصوب بالفعل لأنها بمعنى "مع" والواو يقتربان فإنهما جميع يفيدان الانضمام»[2]. ثم يبرر اعتبار المفعول معه مفعولا به في نحو قوله مازلت وزيدا حتى فعل أي «مازلت بزيد حتى فعل»[3]. فالقصد والنية غيّرا من حكم المنصوب بعد الواو، فهو مفعول به في معناه وفي لفظه مفعول معه.

فما قرره سيبويه أن واو المصاحبة لا تغير المعنى، ولكنها موصولة لعمل الفعل إلى الاسم الذي بعده، أكده ابن يعيش إذ عدَّ الواو حرف تعدية للفعل اللازم المحتاج إلى تقوية توصله إلى الاسم المنصوب[4]. ففي قولنا: استوى الماءُ والخشبَة.

حيث عملت الواو على جمع ما قبلها بما بعدها، وضمّه إليه، إذ أدخلتهما في دائرة دلالية واحدة، فحقق الفعل ارتباطه بالاسم المنصوب وتعلّق به تعلّقا غير مباشر.

4- المفعول فيه:

اقترن الفعل بالزمن اقترانا مطلقا، ولكن هذا الاقتران ورد على طرائق منها أنه يتعدى إليه ويطلبه ليكمل قوة حدثه التي تتطلب زمانا ومكانا، وحينما يتحدث سيبويه عن الفعل يربطه بالظرفية الزمانية نحو:ذهب وسيذهب «ففيه بيان ما مضى وما لم يمض منه، كما أنّ فيه استدلالا على وقوع الحدث... وذلك قولك: قعد شهرين،وسيقعد شهرين، وتقول: ذهبت أمس وسأذهب غدا»[5].

فالبعد الوظيفي للأفعال المتعدية تتطلب زمانا ومكانا،«وإن لم يذكره كما عُلِم أنه قد كان ذهاب،وذلك قولك: ذهبت المذهب البعيد»[6].

فمعنى الفعل يتوغل في هذه الظروف ويقوي دلالة الحدث بهما ببيان زمانه ومكانه،وهي ملابسات تعين على انجاز الحدث، وإدراك أبعاده بعد وقوعه .

---

(1) الجرجاني، المقتصد، تحقيق: كاظم بحر المرجان، دار الرشيد، العراق، 1982 م، ج1،ص ص659-661.
(2) الكتاب، ج1،هامش، ص297. وهو قول للسيرافي.
(3) المصدر نفسه، ج1،ص298.
(4) شرح المفصّل، ج1، ص439.
(5) الكتاب، ج1، ص35.
(6) المصدر نفسه، الموضع نفسه.

والواضح أن سيبويه في معرض حديثه عن تعدي الفعل إلى اسم الزمان واسم المكان يحدد معنى الكمية والتخصيص الظرفي. ويشرح السيرافي مفهوم سيبويه، يقول: «إن الفعل يتعدى إلى ما كان مقدرا مسافته من الأمكنة نحو الفرسخ والميل وسمّاه وقتا لأن العرب قد تستعمل التوقيت في معنى التقدير وإن لم يكن زمنا»[1].

[1] المصدر نفسه، ج1، هامش، ص36.